

المقام الذي يتكلم فيه المتكلم المسمى بالمقام
الذي يتكلم به التعريف ومقام اطلاق حكم أو التعليل
او المسمى به او المسمى بمتعلقه بين مقام التكليف والفاعل
تتبعه ثم كذا او اداة قصر او نافية او شرط او مفعول
او ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسمى به او المسمى
بمتعلقه بين مقام خبره وكذا مقام ذكره تقديم المسمى
بين مقام حرف فيض أو شرط أو نافية أو ما يشبه ذلك
وقول ومقام الفصل بين مقام الوصل بينها على
عظيم شأن هذا الباب وانما لم يقبل مقام خلا في
احتم ظاهره لان خلا في الفصل انما هو الوصل والتبعية
على عظم الشأن فصل قوله ومقام الالجاب بين
مقام خلا في اي الاطراف والماوات وكذا اخطاب
الذي مع خطا في بعض المعنى لئلا يخلو مع صاحبها اي
مع كانه اخرى مصاحبه لها مقام ليس بشك لا كلام مع ما
يشهد ذلك الصاحبه في اصل المعنى فلهذا الفصل الذي صدر
اقتراء بالشرط فليعلم ان مقام ليس مع اذا وكذا
كقول في ادوات الشرط مع الماضي مقام ليس مع المضارع
التي هي ادوات الشرط مع الماضي مقام ليس مع المضارع
التي هي ادوات الشرط مع الماضي مقام ليس مع المضارع

المضارع وعلى هذا الشكل وان كان شأن الكلام من
والمتول بمطابقة للاعتبار والمقاسب واخطا في اخطا
شأنه بدمها اي عدم مطابقتها بقية للاعتبار والمقاسب
والمراد بالاعتبار والمقاسب الامر الذي اختلفه الحكم من
كله لئلا يوجب تنوع خواص ترابط اللفظ يقال
اعتبرت ان في اذا نظرت اليه وراعت حاله واراوه بالكلام
الكلام العوضي والجنس الحسن القارن بالاضطرار والبلادة
ذو العوضي في اوج حصوله بالمحسنات اليدوية تقتضي
الحال هو الاعتناء والمقاسب للحال والمقام يعني اذا علم ان
ليس ارتفاع الكلام العوضي وكس الذوات الالفاظ بقية
للاعتناء والمقاسب ما يفيد احفاق المصنوع ومعلم
انها انما يرفع بالبلادة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام
العوضي لمقتضى حاله فيعلم ان المراد بالاعتناء والمقاسب
ومقتضى حال واحد والاصح ان لا يرتفع الالفاظ بقية
للاعتناء والمقاسب ولا يرتفع الالفاظ بقية لمقتضى حاله لئلا
قال المصنوع صنوعا جذا الى المقتضى ان يقال كلام بلغة لكن
لام صفت ان لفظا وصوت بل باعتبار افاودة المقتضى الى العوضي
فالمقتضى انما يقتضيه ان يرتفع الالفاظ بقية لمقتضى حاله
برادوا المقتضى الذي تقتضيه الالفاظ بقية لمقتضى حاله
وقوله بالترتيب تسقط به